Report to the 9th Session of the Universal Periodic Review

by

Human Rights Division of the Association of Muslims Scholars in Iraq (AMSI)

http://www.iraq-amsi.org

and

Al-Basaer Media Association (ABMA)

قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين

بالاشتراك مع
مؤسسة البصائر للإعلام

تقرير مقدّم إلى
الأمم المتحدّة ـ مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة للاستعراض الدوري الشامل

انتهاكات الولايات المتحدّة الأمريكية لحقوق الشعب العراقي

تشرين الثاني/2010

انتهاكات الولايات المتحدّة الأمريكية لحقوق الشعب العراقي

إيجاز

يتناول هذا التقرير بعض أوجه انتهاكات الولايات المتحدّة الأمريكية لحقوق الإنسان في العراق بإبعادها المختلفة، ويعرض لتفاصيل كل بعد منها بحسب المتوفر من معلومات والمتاح من أرقام وإحصاءات يقوم بها قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين بالتعاون مع مؤسسة البصائر، أو يرصدها منتسبوهما من خلال مراصد شتى. ..فضلا عن تقارير الجمعيات والمؤسسات الحقوقية والقانونية الدولية: الرسمي منها والشعبي، والجهات الحكومية في العراق والتقارير والمتابعات التي تقوم بها وسائل الإعلام الغربية

ويذكر التقرير بعض الأرقام حسب تقديرات قسم حقوق الإنسان في الهيئة المعتمدة على قاعدة معلوماته ومصادره الخاصة .. وينبغي هنا التأكيد على أن الأرقام الحقيقة أكبر من ذلك بكثير وخاصة فيما يتعلق بإحصاءات الجانب الحكومي.

إن أوضاع حقوق الإنسان في العراق؛ تستمر في التدهور ونحن على نقترب من منتصف العام 2010 وهو العام الثامن للإحتلال الأمريكي. ومع أن اهتمام العالم بالعراق قد قل، لكن الكثير من مشكلات حقوق الإنسان الجسيمة التي ابتلت العراق جرّاء الإحتلال ما زالت بلا حل... فالنساء والأقليات، بالإضافة إلى المحتجزين، يتعرضون لانتهاكات حقوقية جسيمة.

كما أن نتائج الغزو الأميركي هي "ليست عشوائية؛ إنما هي حرب تطهير ثقافي منظم تعمد تدمير الهوية العراقية، وتعريض ثرواته للنهب، وكنوزه الآثارية للتدمير والخراب، ونشر الفوضى وجعلها وسيلة لإعادة صنع البلد وتحويله الى دولة تابعة للولايات المتحدة.

وفي تقرير(مارك أوستن) المحلل السياسي في صحيفة "ميرور" البريطانية نشر أواخر 2009؛ بين "إن حرب العراق مغامرة عسكرية طائشة ومتهوّرة ومخطط لها بشكل سيء، كلّفت أكثر مما ينبغي من المال، وعدداً كبيراً جداً من الأرواح. وإنها بدأت بأكذوبة صدقها جنود التحالف، وهي "الدخول من الكويت لإسقاط نظام صدام حسين والعودة خلال أسابيع". كما أنها "الحرب الأكثر إثارة للجدل" منذ فيتنام! .

في استعراض لبعض ما وقع من تجاوز وانتهاك على الإنسان العراقي في نفسه وماله وبيئته من قبل الولايات المتحدة الامريكية، سيتناول تقريرنا المحاور الآتية:

- القتل والإصابات خارج القانون
- الاعتقال والخطف والاحتجاز التعسفي
- التهجير القسري
- أوضاع المرأة والطفل
- الحريات الصحفية
- أوضاع الأقليات
- الوضع الصحي
- أوضاع التربية والتعليم
- الوضع البيئي
- الخدمات والبنى التحتية

:::::

القتل والإصابات خارج القانون:

من الانتهاكات الجسيمة الناجمة عن الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق هي عمليات القتل خارج القانون التي حدثت على نطاق واسع في مختلف مناطق العراق.

ورغم محاولات إلصاق التهم بهذا الطرف أو ذاك إلاّ أننا نرى أن الجهة الرئيسة المسؤولة عن كل هذه الانتهاكات، والمسبّبة لها، هي الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ما أوصلت إليه حال البلد أو ما تقدمه من دعم وإسناد وتدريب للأجهزة الأمنية الحكومية التي مارست الكثير من أعمال القتل والانتهاكات خارج القانون، إضافة للانتهاكات التي تقوم بها القوات الأمريكية ذاتها.

وها هي الإدارة الأمريكية تنقذ مرتزقة جيش (الماء الأسود). حيث أصدر القاضي الفيدرالي الأميركي ريكاردو أوربينا حكمه بإسقاط التهم الموجهة إلى خمسة من حراس الشركة، التي تحمل الآن اسم «إي اكس سرفسز» بارتكاب مجزرة بشعة قتلوا فيها 17 مدنيا عراقيا، وجرحوا 18 آخرين، بالرشاشات والقنابل اليدوية في ساحة النسور.

وفي كل الأحوال ليس مستغربا ما حصل من تبرئة وليس مستغربا كذلك الدور المكمل للحكومة الحالية التي لم تحرك ساكنا في هذا الشأن .

ونحن نؤكد ما تؤكده الكثير من المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق من أنه، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن النزاع المسلح في العراق قد انتهى على نحوٍ كبير، لا يزال العنف المستشري وعدم احترام حياة الإنسان يطالان حياة العراقيين، والمدنيون هم الضحايا بالدرجة الأولى)) وان ((من الواضح إن العراق يعاني أكثر من أي بلد آخر من العنف اليومي بسبب الإرهاب وعدم الاستقرار من عنف أكثر كثيرا حتى من أفغانستان وباكستان.

من ذلك ما قامت به القوات الأمريكية وفي الساعة الخامسة من فجر يوم الأربعاء 7/نيسان–أبريل/2010 من عملية إعدام للمواطن (لؤي محمد مخلف العسافي) بعد أن داهمت منزله الواقع في منطقة الجزيرة التابعة لناحية الخالدية في محافظة الأنبار ، واقتادته إلى خارج البيت ومن ثم قامت بإعدامه أمام منزله وغادرت المنطقة، بحسب شهادة ذوي الضحية وعدد من أهالي المنطقة.

كما ارتكبت قوة تابعة لما يسمى (لواء 24) جيش حكومي جريمة قتل للمواطن (مؤيد عباس) في قرية عرب عباس التابعة لقضاء أبو غريب غرب العاصمة بغداد، بعد أن قامت بعد ظهر يوم 2010/4/23 بإطلاق النار بصورة عشوائية وكثيفة على منازل المواطنين الآمنين في هذه المنطقة ما أسفر عن مقتل المواطن جراء إصابته بعدة رصاصات خرجت من أسلحتهم.

وتودي التفجيرات والاعتداءات العشوائية بحياة المئات وتترك آلافاً آخرين من الجرحى كل شهر. وهي كلها تداعيات ناجمة عن الغزو والإحتلال الأمريكي للعراق.

وفي هذا الصدد يشرح: (خوان بيدرو شيرير) رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق حالة الخوف الملازمة للعراقيين بسبب ذلك قائلا: ((**يعيش العديد من العراقيين في خوفٍ دائم كلّما تركوا منازلهم، فأي واحدٍ منهم قد يتعرض للإصابة إذا ما تواجد ببساطة في المكان والزمان الخاطئين. إن مستوى انعدام الأمن يبقى عالياً ولا يمكن القبول به على أنه مستوى اعتيادي نوعاً ما أو وضعٌ لا يمكن تجنبه**)).

وقد ظهرت اتجاهات جديدة خلال السنتين الأخيرتين تبعث على القلق مثل زيادة حصيلة القتلى من التفجيرات الكبيرة التي يتسبب كل منها في مقتل أكثر من 50 مدنيا خلال عام 2009، وذلك في إطار ما اصطلح عليه بالأيام السوداء أو الدامية.. وكان عام 2008 قد شهد قتل 534 شخصا في تسعة هجمات كبيرة؛ مقارنة مع 750 شخصا قتلوا في ثمانية هجمات في عام 2009.

ورغم أن وزارة الصحة الحكومية أعلنت أن عدد القتلى في صفوف المدنيين عام 2009 هو (2773). الا ان مصادرنا تؤكد بأن العدد هو أكثر من ذلك بكثير، كما أن الكثير من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية مثل مرصد الحقوق والحريات الدستورية أوصلت أعداد الضحايا القتلى خلال عام 2009 إلى (4,754) ضحية، إضافة الى وقوع (13538) ضحية كمصابين .

الاعتقال والخطف والاحتجاز التعسفي :

تحتجز قوات الاحتلال والسلطات الحكومية عشرات الآلاف من المعتقلين، معظمهم بدون تهمة أو محاكمة، ومضى على بعضهم زهاء خمس سنوات وهم رهن الاحتجاز.

كما ارتكبت تلك القوات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء وقتل غير مشروع لمدنيين، واعتقالات تعسفية .

وأكد عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي الحالي حنين القدو بتصريح بتاريخ 2010/1/25"إن السجون الحكومية تكتظ الآن بالمعتقلين نتيجة استمرار الاعتقالات العشوائية التي تنفذها القوات الحكومية يوميا".

وحسب الأرقام المعلنة من القوات الأمريكية فإنها تحتجز ما يقرب من (15500) معتقل، في معسكر بوكا بالقرب من البصرة، ومعسكر كروبر بالقرب من مطار بغداد الدولي وفي مواقع أخرى.. منها معتقل التاجي الذي ينقل إليه معتقلو سجن بوكا في البصرة .

كما أن منظمة العفو الدولية وحسب تقريرها عن حقوق الإنسان في العالم في عام 2009؛ أكدت بأن السلطات الحكومية كانت ((تحتجز ما لا يقل عن 26 ألف معتقل، ومعظمهم بدون تهمة أو محاكمة، ويُعتقد أن بعضهم محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في مراكز احتجاز سرية)) .

وهذا رقم صغير مقارنة مع أعداد السجون الكثيرة في العراق التي يقرب عددها من مئات، كما إن التقرير لم يبين أماكن اعتقال هؤلاء حتى نطمئن إلى استيعابه جميع السجون الحكومية أم لا.

ورصد قسم حقوق الإنسان في هيئة علماء المسلمين في بيانات شهرية له حملات الاعتقال واسعة المدى التي تجري في أنحاء مختلفة من البلاد، واستطاع تسجيل (903) حملة دهم واعتقال وتفتيش نتج عنها اعتقال (7334) شخصا وخلا ل خمسة أشهر فقط للفترة من 2009/12/1 وحتى 2010/4/30 وهو ما تم رصده من خلال ما هو معلن من تصريحات بعض من الأجهزة الأمنية الحكومية بإسناد وتنسيق مع قوات الاحتلال الأمريكية .

وشملت حملات الاعتقال هذه فئات مختلفة من العراقيين (شيوخ عشائر، وعلماء الدين، وأساتذة جامعيين، وضباط في الجيش العراقي السابق، وطلبة جامعات، ونساء وأطفال، وكبار السن).

واعتمد هذا الرصد من عدد الحملات وأعداد المعتقلين على البيانات التي تعلنها وزارتا الداخلية والدفاع الحاليتين فقط، في حين أن هنالك اعتقالات أخرى تنفذها جهات أخرى نحو: وزارة الأمن الوطني ومكتب (مكافحة الإرهاب) والقوات التابعة لمكتب رئيس الحكومة الحالية، فضلا عن الاعتقالات التي تقوم بها عناصر (قوات الصحوة)، كما استثنت الإحصائية حملات الاعتقالات التي تنفذها الميليشيات والأجهزة الأمنية الكردية بمسمياتها المختلفة:البيش مركة والاسايش، و الزانياري والبراستن.

وهنا لابد من التنبيه على ملاحظة غريبة، فقد رصدنا أن القوات الأمريكية كانت تعتقل مواطنين من مدينة الموصل، وبعد التحقيق معهم لمدة من اسبوعين الى ثلاثين يوما، كانت تسلمهم الى الأجهزة الأمنية الكردية في خطوة مريبة، تبعث على التساؤل.

أما عدد المعتقلين وفق إحصائية مرصد الحقوق والحريات الدستورية لعام 2009 فقد بلغ عدد المعتقلين (813 ، 15) شخص .

التعذيب في السجون:

إن العالم كله بات يعرف ما كان يتعرضّ له السجناء العراقيين في سجن أبو غريب من معاملة وحشية مهينة تضمنت ضروباً بشعة من التعذيب والممارسات الحاطّة من الكرامة الإنسانية. ونحن نءكدّ أن ما أعلن من جرائم سجن أبو غريب الا جزء نزير مما جرى ويجري من انتهاكات وجرائم بشعة ترتكب بحق المواطن العراقي في السجون والمعتقلات الأمريكية.

ولقد حُوكم عدد من الجنود الأمريكيين أمام محاكم عسكرية أمريكية بتهم تتعلق بارتكاب جرائم في العراق، وصدرت على معظم من أُدينوا أحكام مخففة لا تتناسب مع فداحة تلك الجرائم،.

وقد وفرّ جو الإفلات من العقاب الذي اشاعه الإحتلال الأمريكي فرصة للسلطات العراقية للأنتقام بواسطة التعذيب ممن تصنّفهم على أنهم خصومها. فقد تم استخدام مختلف أساليب التعذيب ضد المعتقلين ومن بينها؛ الضرب بالأسلاك الكهربائية وخراطيم المياه، والتعليق لفترات طويلة من الأطراف، والصعق بالصدمات الكهربائية، وكسر الأطراف، ونزع أظافر القدمين بكماشات، وثقب الجسم بمثقاب، وقد كان المحتجزون لدى وزارة الداخلية أكثر عرضةً للتعذيب من غيرهم _ بحسب الشهادات المتوفرة_.

وقد اعترفت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب الحالي عام 2009 بأن حالات التعذيب ضد المعتقلين العراقيين في السجون الحكومية ما زالت مستمرة، و((أن هناك حالات تعذيب نفسي وجسدي في المعتقلات)). وحسب مشاهدات اللجنة في المعتقلات يقول أحد أعضائها: ((من خلال زياراتنا للمعتقلات رأينا أن هناك من يتعرض لأبشع أنواع التعذيب من اجل انتزاع الاعترافات منهم بالقوة وان القوات الحكومية التي تشرف على هذه المعتقلات تستخدم شتى أنواع التعذيب من بينها الرجات الكهربائية والتعليق من الخلف، إضافة إلى الممارسات اللاانسانية الأخرى)) .

حيث ان هناك أكثر من4000 امرأة و22 طفل حديث الولادة يضم سجنا للنساء تابع لوزارة العدل الحكومية، تشكل الطائفة السنية 93% منهن، يواجهن فيه تهماً ناتجة عن العداء والدعاوى الكيدية، بينهن مجموعة من حملة الشهادات مضى على اعتقال بعضهن 3 سنوات، يتعرضن فيه لعمليات اغتصاب وتعذيب وإنهن يعانين أوضاعا صحية وإنسانية صعبة .

وقد حذرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تقريرها "عن النصف الأول من عام "2009 من الأوضاع الصعبة التي يمر بها المحتجزون ، في السجون التي تديرها الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان.. وأكد التقرير بأن العديد من السجناء حرموا من حريتهم لأشهر وسنوات دون توجيه أي تهمة، أو محاكمة، أو حتى توكيل محامين،،.

كما أكدت الدكتورة نوال السامرائي وزيرة المرأة في الحكومة الحالية التي استقالت اثر تصريحاتها في شهر كانون الثاني 2009 . (ان المعتقلات العراقيات يُضرَبن بشكل روتيني ويتعرضن للمضايقات ويغتصبن في السجون الأمريكية والعراقية على حد سواء، ومع ذلك فان الحكومة العراقية تتجاهل بتعمد معاناة وحاجات الأطفال والنساء وهذا بحد ذاته احتقار واهانة لحقوق المرأة) .

إننا نؤكد أن حكومة الولايات المتحدّة الأمريكية تتحمل المسؤولية المباشرة عن كل عمليات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية للألاف من أبناء الشعب العراقي، فهي إحدى نتائج غزوها وإحتلالها غير المشروعين لبلد مستقل وعضو من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدّة.

ظاهرة انتحار المعتقلين:

دفعت أساليب التعذيب وانتهاك حقوق المعتقلين في السجون الحكومية أو الأمريكية والبريطانية وعدم حسم قضاياهم إلى بروز ظاهرة انتحار أعداد منهم، حيث شهدت هذه السجون أكثر من حالة انتحار، منها انتحار ((سجينين في سجن بادوش 30)كلم) غرب الموصل ، وذالك بواسطة حرق نفسيهما))، كما شهدت مدينة تكريت (شمال بغداد)

انتحار أحد المعتقلين في إحدى غرف السجن الانفرادي في ناحية العلم (25 كلم (شمال مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين.

وهذه الحالات هي ما تم الإعلان عنها فقط.

وكانت تقارير منظمات حقوق الإنسان المختلفة؛ قد رصدت وفي أكثر من تقرير الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون العراقيون، وأكدت أن بقاء أعداد كبيرة منهم في السجون وهم أبرياء دون أن يقدموا إلى المحاكم والقضاء ودون أن يحسم وضعهم أو محاكمتهم هي من الأسباب التي تدفع بالمعتقل إلى الانتحار.

هذا وقد أثار تسليم ملف المعتقلين ونقلهم من السجون الأمريكية إلى الحكومية الكثير من المخاوف حول تعرضهم لانتهاكات، بعد أن كشف معتقلون تعرضهم لانتهاكات صارخة، متهمين رجال شرطة بتعذيبهم وإساءة معاملتهم واحتجاز أشخاص بدون مذكرات توقيف إضافة إلى البطء في إجراءات حسم قضايا المعتقلين، حيث شهد سجن الرصافة في بغداد إضراب عدد من المعتقلين فيه، وسجن آخر في الكوت. في حين أكد آخرون وجود انتهاكات مشابهة حدثت في محافظات أخرى.

إن تسليم المعتقلين الى جهات حكومية تعلم الادارة الأمريكية سلفا انها ذات نزعة طائفية، وانها متورطة في تعذيب المعتقلين، وتصفية الكثير منهم هو مخالفة خطيرة جداً لإلتزامات الولايات المتحدة، الجهة المحتلة للعراق، بموجب إتفاقيات جنيف وبالتالي يجعلها شريكة في المصائر التي ينتهي اليها هؤلاء المعتقلون.

أما الحالة الصحية للمعتقلين فمزرية إلى درجة كبيرة، فقد توفي ثلاثة وأصيب 15 عشر آخرين نتيجة إصابتهم بمرض التدرن الرئوي في سجن العدالة المركزي بمنطقة الكاظمية شمال غربي بغداد .

إن من الأسباب الرئيسية لوفاة المساجين وانتشار المرض هو ضعف إدارة السجن وعدم توفيرها للمواد الصحية والغذائية المناسبة للمسجونين، كما إن إدارة السجن تتعامل بشكل لا أخلاقي مع المسجونين من كلام بذيء وعبارات طائفية وعدم الاهتمام بشكل عام بالسجناء.

من جهة أخرى أكدت منظمة العفو الدولية أن السلطات الحكومية نفذت حكم الإعدام بما لا يقل عن 120 عراقيا خلال الفترة الماضية من العام 2009 فيما ينتظر 900 آخرون المصير ذاته، وطالبت المنظمة هذه السلطات بوقف تنفيذ الإعدام بحق الآخرين، ومن بينهم 17 امرأة، استنفذت الإجراءات القانونية بحقهم باعتبار أن العديد من المحكومين بالإعدام أدينوا خلال محاكمات غير عادلة بناء على اعترافات انتزعت بالقوة أو ممارسة التعذيب))، وصدرت أحكام بإعدام نحو 285 شخصا خلال عام 2008، كما صدرت أحكام مماثلة عام 2007 بحق 199 شخصا، في حين تم إعدام 65 شخصا عام 2006.

السجون السرية:

مثّل لجوء الولايات المتحدّة الأمريكية إلى إستخدام سجون سرّية تمارس فيها شتى صنوف التعذيب ضد من تعتقلهم أجهزتها بتهم شتّى إنتهاكاً صارخاً للكثير من المواثيق والإتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد جوبه هذا الفعل بإنتقادات شديدة لكنها لم تؤدي إلى الطشف عن كل هذه السجون وإنهاء العمل بها.

ويبدو أن الأجهزة التي أنشأها الإحتلال في العرق قد راق لها الأمر فراحت تضع آلاف المعتقلين في سجون وأماكن سرّية لا يعلم بها أحد إلاّ بعد إفتضاح أمر أحداها.

و لم يكن الكشف عن سجن المثنى السري في بغداد من قبل القوات الأمريكية في شهر مارس2010 بالأمر المفاجئ، كما لم يكن ليشكل فضيحة من الوزن الثقيل لكل من يتابع الشأن العراقي.. فمنذ خروج تلك الصور الرهيبة من سراديب أبو غريب وأخواتها، وما تلاها من فظائع سجن "الجادرية" عام "2005".. والسجون بأشكالها العلنية والسرية في ازدياد مستمر.

وقد نبهت هيئة علماء المسلمين في بيانات عديدة ومنذ وقت بعيد الى وجود مثل هذه السجون وانه يمارس فيها شتى أنواع التعذيب الوحشي التي يندى له جبين الانسانية اضافة الى عمليات القتل والتغييب خارج القانون .

كما ان التقارير الدولية تؤكد وجود ما يزيد عن 3500" معتقل" في أماكن سرية تابعة لوزارة الداخلية ، يمارس ضدهم التعذيب اليومي المبرمج ، حتى أصبحوا مستعدين للاعتراف بأية جريمة خلاصاً من تعذيب لا يطاق يمارسه عليهم جلادو تلك السجون المنتمين لتابعيات وولاءات متعددة،، فهذا تقرير لـ"هيومن رايتس ووتش الأمريكية" "الصادر في 2010" يؤكد "تفشي ظاهرة تعذيب المحتجزين في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة الحالية والتي تضم نحو ثلاثين ألف محتجز..،، ومع تسليم الجيش الأمريكي للمحتجزين لديه للسلطة الحكومية في عام 2009 "بموجب الاتفاق الأمني الأميركي العراقي لعام "2008 تفاقمت أوضاع السجناء وازدادت سوءاً،،.

أما على الجانب العراقي فقد أطلقت المنظمات والشخصيات العراقية عشرات المناشدات والتحذيرات.. فمن جانب البرلمان العراقي أدلى النائب "محمد الدايني" بتاريخ 30" ــ 10 ــ "2008 بشهادة في "جنيف ــ سويسرا" تؤكد بالإثباتات القطعية وجود سجون سرية في العراق ، تجري فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، من قبل قوات الاحتلال أو من قبل السلطات العراقية بمختلف طوائفها.. كما أكد وجود "أكثر من "420 مركز اعتقال سريا فضلا عن السجون المعلنة التي تقدر بـ"37" سجنا.. في حين بلغت السجون التابعة لسلطة الحكومة العراقية ، سبعة وعشرين سجناً وتضم أكثر من أربعين ألف سجين.. وأكد بأن هذه السجون ليست سوى "ربع مراكز الاعتقال التي في حوزة الحكومة أم البقية فهي مراكز سرية".. وأكد بأن لديه وثائق وإثباتات حول كيف تتم "الإعدامات واغتصاب الرجال والنساء داخل هذه السجون"..،،.

أما من طرف السلطة الحاكمة في العراق فقد أكد "طارق الهاشمي" "نائب الرئيس العراقي" "بتاريخ 11 ــ 1 ــ "2010 بأن لديه معلومات رصينة تفيد بوجود عدد من السجون السرية وأن آلاف العراقيين ما زالوا يُقتادون الى أماكن غير معروفة ، استنادا إلى الشبهات وبغية الابتزاز من دون تهم أو أوامر "إلقاء قبض.."،،.

التهجير القسري:

لا زالت قضية المهجرين جراء الغزو والإحتلال الأمريكي وما نتج عنه من تداعيات خطيرة – والتي هزت مفاصل المجتمع العراقي وروابطه الإنسانية – تتفاعل بشكل كبير ولاسيما وان هناك أعدادا كبيرة من العائلات لم تتمكن من العودة إلى مناطق سكناها بالرغم من تأكيدات جهات مختلفة – حكومية وغير حكومية- تنفيذها مشاريع عدة لتشجيع تلك العائلات على العودة .

وكان تردي الوضع الأمني وقلة الدعم والمساعدة من بين الأسباب التي منعت المهجرين والنازحين من العودة، حيث ما زالت تواجه العوائل العراقية في دول الجوار مشاكل عديدة أبرزها نفاد مدخراتها المالية وضعف المساعدات التي تقدم لها أو انعدامها.

وتشير الإحصاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام إلى وجود أربعة ملايين وخمسمائة ألف مهجر خارج العراق (حسب إحصاءات المتقدمين إلى جوازات فئة ج لدى مديرية الجوازات العراقية حتى نهاية سنة 2008) ومليـــــــونين وخمسمائة ألف مهجر في الداخل (حسب إحصاءات وزارة الهجرة والمهجرين الحكومية)، ويعاني أولئك المهجرون من أوضاع شاقة وصعبة.

وقد شهد شهر تشرين الأول / أكتوبر2008، فرار نحو 13 ألف مسيحي من مدينة الموصل إثر أعمال عنف ضد الأقلية المسيحية تشير المعلومات أن ميليشيات تابعة للأحزاب الكردية قد قامت بها، ونزح معظمهم إلى القرى القريبة أو إلى مدن دهوك وأربيل وكركوك، بينما فر نحو 400 إلى سوريا

وقد ذكرت السيدة مها صدقي الموظفة في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومساعدة المتحدث الإعلامي باسمها؛ في تصريح للجزيرة نت نشر بتاريخ 2009/1/4 ."إن العراقيين لا يزالون يمثلون الجنسية الأكبر من حيث عدد طلبات اللجوء في دول العالم" و "أن الطلبات المقدمة من قبل العراقيين وصلت إلى أكثر من 13 ألفا خلال النصف الأول من هذا العام فقط " .

كما أشار السيد دانييل أندرسون ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في العراق في تصريح لوكالة فرانس برس (2010) الى إن عدد النازحين العراقيين الذين يعيشون حاليا في مخيمات في أنحاء العراق ارتفع عن العام الماضي بنسبة 25% .

من جهة أخرى وفي حملة تهجير كبيرة، أعطى مجلس محافظة النجف الضوء الأخضر للميليشيات التابعة للأحزاب الحاكمة والشرطة وأجهزة الأمن بتهجير آلاف العوائل من النجف تحت لائحة الانتماء إلى حزب البعث المحظور، مقابل صمت الحكومة في بغداد مما يوحي بتورطها فيما يجري..فضلاً عن ما وفرته بيئة الإفلات من العقاب التي صاحبت الإحتلال الأمريكي من تشجيع لتنفيذ مثل هذه الجرائم على نطاق واسع.

ومن المعلوم أن في النجف قبل الاحتلال الأمريكي ما يزيد على مائة وثلاثين ألفاً من البعثيين على ما تذكر بعض المصادر، وعلى الرغم من أن الميليشيات قد قامت باغتيال أعداد كبيرة منهم واختفى بعضهم؛ فقد بقيت الأغلبية منهم داخل النجف حيث لم تثبت ضدهم أية اتهامات قضائية.

أوضاع المرأة والطفل:

أولا: المرأة

يحتفل العالم كل عام و خاصة النساء باليوم العالمي للمرأة الذي يوافق الثامن من آذار/مارس من كل سنة؛ والمرأة العراقية في داخل بلاد الرافدين وخارجه تعاني من شتى ألوان الحرمان والتجاوز على حقوقها الأساسية في مسلسل بدأت تداعياته كنتيجة للغزو والاحتلال الأمريكي وهو مستمر حتى الساعة، ولكنها وعلى الرغم من ذلك فإنها لازالت تتمتع بقدر لا بأس به من التحمل لهذه الظروف المأسوية.

وقد أشار تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "النساء في العراق في قبضة العنف" الصادر في آذار 2009 في مقدمته ما نصه (تعاني النساء والفتيات في العراق من العنف الجهنمي والانتهاكات المتواصلة لحقوقهن الإنسانية فبالإضافة الى كونهن ضحايا التفجيرات والاعتداءات والمواجهات الأخرى التي تعرض الكثير من العراقيين للخطر بصفة يومية فهن أيضا مستهدفات بصفة خاصة بسبب جنسهن) وكذلك (تعرض نساء لتهديدات واعتداءات بسبب عدم الالتزام بقواعد السلوك الصارمة، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالزي، و لم توفر السلطات للنساء الحماية الكافية من العنف، بما في ذلك العنف على أيدي أفراد من الأسرة. وقُتلت بعض النساء على أيدي أقارب ذكور لهن، فيما يبدو، وتقاعست السلطات عن تقديم الجناة إلى ساحة العدالة) .

وأكدت الناشطة العراقية ملك حمدان في اجتماعات منظمة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة في نيسان 2009 ؛ بأن (وضع المرأة العراقية يعتبر كارثيا واكبر دليل على هذه الانتهاكات ان 600 امرأة فاعلة في المجتمع العراقي تم اغتيالهن منهن 350 طبيبة وعاملة في القطاع الصحي والإنساني) .

وتكشف إحصائيات مديريات الشرطة في المحافظات الشمالية الثلاث إلى أن"العنف ضد المرأة في تصاعد بحيث بلغ عدد الحالات التي سجلتها مراكز الشرطة عام 2009، (1079) حالة، مقارنة مع (715) حالة عام 2008" وان

"حالات الانتحار حرقا ارتفعت من 119 حالة عام 2008 إلى 245 حالة عام 2009". وعزا المقدم سركوت عمر المسؤول عن مديرية متابعة العنف ضد النساء في محافظة السليمانية سبب تعرض النساء للعنف إلى (الحالة الاقتصادية التي تعاني منها المرأة الكردية).

هذا وفي حالة مأساوية ظهرت واستفحلت كنتيجة للغزو والاحتلال وحكوماته المتعاقبة، كشفت منظمات الدفاع عن المرأة العراقية ومراقبة حقوق الإنسان؛ أن هناك آلاف من النساء العراقيات تحوّلن إلى ((ضحايا القهر الاجتماعي والسياسي)) من خلال بيعهن سنوياً في أسواق (عبودية الجنس) التي تنشط داخل العراق وخارجه. وأكدت ممثلات هذه المنظمات أن تجارة العصابات الإجرامية في ذروتها الآن لتهريب نساء وبنات لا يتجاوزن أحياناً عمر الـ12 سنة.

وتقدر منظمة (نساء بغداد) أن هناك في الأقل 200 امرأة عراقية تُباع في (سوق عبودية الجنس) كل سنة، برغم أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان – HRW– حذرت من أنّ الأعداد قد تكون أعلى، إذا ما جرى إحصاء عمليات المتاجرة بالنساء اللاجئات إلى كل من سوريا ولبنان.

إننا نرى أن هذه الإنتهاكات التي سبّبها الغزو والإحتلال يجب أن يؤخذ في الحسبان عن إستعراض حالة إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية ضمن المراجعة الدورية الشاملة.

ثانيا: أوضاع الطفل

تؤشّر حالة الأطفال في العراق صورة أخرى من صور الإنتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان في العراق. فقد أشارت العديد من البحوث والتقارير إلى زيادة عالية جداً في التشوهات الخلقية للولادات في عموم مدن وقرى العراق، وكشفت الدراسة المشتركة التي أجرتها أجهزة مختصة تابعة لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي والصحة والبيئة: أن أكثر من أربعين منطقة مختلفة وخاصة النجف والبصرة والفلوجة، تعاني من مستويات تلوث عالية، مما أدى إلى ارتفاع نسب الإصابة بالسرطان والتسبب بالإعاقات الخلقية لدى حديثي الولادة.

وفي تقرير لشبكة "سكاى نيوز" التلفزيونية البريطانية نشر في يوم الجمعة 2009/9/4.عن مدينة الفلوجة التي كانت مسرحاً لمعركتين عنيفتين بعد الاحتلال (2004)، يتعامل الأطباء مع حالات تشوه مزمنة chronic deformities)) تصاعدت إلى حدود 15 مرّة بين الأطفال الرضّع وارتفاع حالات السرطان في وقت مبكر من الحياة.. هذه التشوهات مرتبطة بالمواد السامّة التي خلّفتها تلك المعارك. وناتجة عن استخدام القوات الأمريكية لأسلحة كيماوية أو فوق تقليدية عند اجتياحها للمدينة قبل خمس سنوات .

وفي لقاء مع صحيفة (الغارديان) البريطانية نشرته في 2009/11/15 ؛ أكد الدكتور أيمن قيس مدير المستشفى العام بالفلوجة على أنه بعد أن كان يتم الإعلان عن حالتين من العيوب الخلقية لدى الأطفال كل أسبوعين قبل عام، ارتفعت الأعداد الآن إلى حالتين يوميا، معظمها في الرأس والعمود الفقري، وحتى في الأطراف السفلى.

كما أشار تحقيق صحافيٌ أجرته شبكة سكاي نيوز التلفزيونية البريطانية في 2009/9/1 الى ان 'من بين 170 حالة ولادة حديثة في مستشفى الفلوجة، 24 بالمائة من الأطفال توفوا خلال سبعة أيام و75 بالمائة منهم كانوا مشوهين خلقيا، وبمقارنة هذه الأرقام مع سجلات شهر آب/ أغسطس 2002 تبين بأنه من 530 ولادة توفى ستة أطفال فقط في الأسبوع الأول مع وجود حالة تشوه واحدة .

من جهة أخرى فإن ((الأسر استنفدت مدخراتها وأصبحت تعاني من الفقر بشكل متزايد. وهناك دلائل على أن المزيد من الأطفال ينقطعون عن المدرسة ويدخلون سوق العمل لمساعدة أسرهم)) أكدت ذلك مسئولة الإعلام بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدمشق، وأضافت ((كما أن التزويج المبكر للفتيات بدأ يشهد بدوره تزايداً مستمراً نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة)). وأنه ((وفقاً لتقديرات الحكومة، هناك عدد أقل من الأطفال العراقيين المسجلين

في المدارس خلال العام الدراسي 2008 -2009 مقارنة بالعدد المسجل في السنة التي قبلها. نحن نعتقد أن هذا مرتبط بشكل أساسي بالصعوبات الاقتصادية وإعادة التوطين والعودة.

من جهتها، أفادت وزارة التعليم الحالية أن هناك 32،425 طالباً عراقياً مسجلاً بشكل رسمي في المدارس خلال العام الدراسي 2008-2009 مقارنة بحوالي 49،132 خلال العام الدراسي 2007-2008 .

الوضع الصحي:

يعاني العراق من وضع صحي خطير نتيجة ما وقع عليه من أذى في مواطنيه وأرضه وسمائه، فمشكلة أمراض السرطان مثلا فيه باتت تهدد كل أسرة عراقية بسبب ما تعرض له البلد من حروب انعكست نتائجها سلباً على الواقع الحياتي فيه، كما أكد عبد ذياب العجيلي وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الحكومة العراقية الحالية في تصريح له خلال افتتاحه وحدة بحوث سرطان الثدي في كلية الطب في بغداد نشر في 2010/5/11 ."

فقد ناشدت الحكومة المحلية في محافظة ذي قار المجتمع الدولي التدخل والحد من انتشار مرض السرطان في مناطق الأهوار نتيجة القذائف الحربية خلال السنوات الماضية، وأكد المعاون الفني لرئيس مجلس المحافظة في تصريح نشرته جريدة الحياة في ايار/مايو 2010 «إن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة إنتشار مرض السرطان في المناطق التي تقع ضمن الأهوار» وأن الحالات «تعد بالعشرات في بعض المناطق، كما هي الحال في منطقة الفهود التي وصل فيها عدد الحالات إلى 52 قبل أن ننتهي من كشف كامل المنطقة والمناطق الأخرى التي لم يصلها الكشف»

وفي تقرير طبي صادر عن وزارة الصحة الحكومية أعد من قبل ستة من المتخصصين بأمراض السرطان نشر بتاريخ 2009/6/7 أكد أن "الإحصائيات المتوافرة في المحافظات العراقية، باستثناء تلك التابعة لإقليم كردستان، تؤكد إصابة 63 ألف و923 شخصاً بالسرطان خلال السنوات الخمس الماضية، منهم 32 ألف و281 من الذكور و31 ألف و552 من الإناث، تعرض أغلبهم الى الموت، ويشكل الأطفال والنساء المصابون النسبة الأكبر".

من جانب آخر ووفقا للإحصاءات الصادرة عن وزارة الصحة الحكومية فقد تم تسجيل67000 حالة (ايدز)، بعدما كان العدد الإجمالي للمصابين بهذا المرض قبل الاحتلال 114 حالة فقط.

إن تدهور الأوضاع الصحية في العراق يمثّل جانباً من الإنتهاكات التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها حكومة الولايات المتحدّة الأمريكية جرّاء غزوها وإحتلالها للعراق. ويجب أن نضع في الإعتبار ما لحم عن هذا الإنتهاك من حرمان آلاف العراقيين من حقّهم الأساسي في الحياة.

الحريات الصحفية:

شهدت أعوام الاحتلال الماضية الكثير من حالات الاعتداء والتجاوز التي رسمت معالم ومشاهد مسلسل انتهاكات الحريات الصحفية وحق الصحفيين في ممارسة المهنة وتغطية النشاطات والأحداث. فقد قتل خلال سني الاحتلال (247) صحفيا عراقيا و أجنبيا من العاملين في المجال الإعلامي، واختطف (64) صحفياً ومساعداً إعلاميا قتل اغلبهم ومازال (14) منهم في عداد المفقودين .

والمعروف أنه منذ الإيام الأولى للإحتلال الأمريكي فأن قوات الإحتلال لم تتوان عن إستهداف الصحفيين وممثلي الإجهزة الإعلامية بصورة مباشرة مما أدّى إلى فقدان حياة الكثير منهم فضلاً عن تدمير الكثير من مقرّات المؤسسات الصحفية والإعلامية. وهو إنتاك صارخ لما تنصّ عليه إتفاقيات جنيف الواجبة التطبيق في حالات النزاع المسلّح.

وقد رصدت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين خلال عام 2009 (94) انتهاكا للحريات الصحفية شملت (127) صحفيا وإعلاميا، وتنوعت بين حوادث الاغتيال والاعتداء الجسدي ورفع الدعاوى القضائية

والاعتقال والاحتجاز المؤقت والمنع القسري تحت تهديد السلاح من تغطية الأحداث والنشاطات فظلا عن بعض الإجراءات الحكومية الخاصة بتقييد بعض مسارات وأشكال العمل الصحفي والإعلامي مثل محاولة فرض الرقابة على المواقع الالكترونية والصحف والمطبوعات. كما تم رفع (29) دعوى قضائية في قضايا النشر وممارسة العمل الصحفي من قبل شخصيات ومؤسسات حكومية ضد عدد من الصحفيين والمؤسسات الصحفية ،شهد العراق العام الماضي إقامة 23 دعوة قضائية أقامها مسؤولون محليون ضد صحفيين مستقلين و مؤسسات إعلامية ، بسبب نشرهم مواضيع تتحدث عن قضايا الفساد مالي و إداري وكشف بعضها، و35 دعوة قضائية في إقليم كردستان.

ورصد مرصد الحريات الصحفية في تقرير له بعد سبع سنوات من الاحتلال في أيار/ مايو 2010 .(262)انتهاكاً تعرض لها الصحفيون مابين 3-مايو 2009الى 3-مايو 2010 .

وشهد يوم اقتراع الناخبين فيما تسمى بالانتخابات النيابية لوحده أكثر من (50) انتهاكا قمعيا خطيرا ، كانت حصة محافظات كردستان الثلاث منها23 انتهاكاً فيما شهدت بغداد و المحافظات الأخرى 27 انتهاكاً، مارستها جهات عسكرية و أمنية بحق الصحفيين و مؤسساتهم الإعلامية .

وقد أدان الاتحاد الدولي للصحفيين محاولة اغتيال الصحفي عماد العبادي، مدير قناة الديار، واتهم الحكومة الحالية (بالإهمال الفضائحي) بسبب فشلها في مواجهة ظاهرة ((إفلات قتلة الصحفيين من العقاب)) والقيام بعمليات تحقيق ملائمة في الهجمات التي استهدفت الإعلاميين العراقيين، حيث أظهر هذا الهجوم حجم الخطر على حياة الصحفيين المستقلين في العراق.

وفي مناطق كردستان العراق كانت سنة 2009 كسابقاتها سيئة وخطيرة لصحفيي العراق ويمكن أن نسميها سنة مليئة بالبؤس للصحفيين، حيث التهديد وإعاقة العمل الصحفي والقتل وخطف الأبناء والأقارب وتسجيل الدعاوى القانونية ضدهم، كانت من أبرز المشاكل التي عانى منها الصحفيون في العراق، وقد تعرض الصحفيون في هذه المناطق لوحدها وخلال الفترة من بداية 2009 إلى 25 كانون الأول/ديسمبر منه إلى 132 انتهاكا مختلف الأنواع .

كما أنه وبتاريخ 2010/3/10 قامت قوات الاحتلال الأمريكية بقتل الصحفية أسيل العبيدي في بغداد منطقة حي السلام، حيث كانت تلك القوات تسير بالاتجاه المعاكس للسير مما فاجأ سائق السيارة التي كانت تقل العبيدي وتوقف فجأة، وقامت القوات الأمريكية بإطلاق النار على السيارة مما أدى إلى إصابة العبيدي برصاصتين الأولى في رأسها والثانية في رقبتها وأديتا إلى مقتلها على الفور. وقتل كذلك قائد السيارة التي كانت تقلها.

كما أبلغت مراسلة قناة الاتجاه الفضائية سارة الحمداني، أنها تلقت تهديدات من المفتش العام في وزارة الصحة عادل محسن على اثر بثها تقريرا في قناة الاتجاه الفضائية في الثالث من مارس الحالي عن عائلة تعاني من إصابات وحالات مرضية بحاجة إلى معالجة صحية سريعة في بغداد .

كما صدرت عن هيئة الاتصالات والإعلام في العراق في تموز 2009 لائحة تنظيم البث الإعلامي التي تعد خطوة حقيقية للوراء على مسار حرية الإعلام في العراق" حيث "لا يقتصر الأمر على أن الأنظمة تمنح الهيئة سلطات موسعة في إغلاق منافذ البث الإعلامي جراء مخالفات صغيرة وتقع للمرة الأولى، بل إنها تعرض حياة الصحفيين العراقيين لخطر جسيم".

أوضاع الأقليات:

يرصد قسم حقوق الإنسان في هيئة علماؤ المسلمين بكثير من القلق ما يخص أوضاع الأقليات خلال الأعوام الماضية خاصّة تعرض مسيحيي العراق إلى الكثير من الأذى كغيرهم من العراقيين، ومن ضمنه أعمال القتل التي طالتهم في عدد من أماكن سكنهم ولاسيما محافظة الموصل.

إن هذا التدهور ناجم بصورة مباشرة عن الغزو والإحتلال الأمريكي وأحد أوجه الإنتهاكات التي سبّبها هذا الغزو والإحتلال.

وحسب الأرقام المعلنة من المصادر المهتمة بشؤون المسيحيين في العراق؛ نجد الآتي:

ذكر رئيس (الجمعية الثقافية الكلدانية نحو السلام في العراق) في تصريح لوكالة أصوات العراق السبت 2009/12/26.؛ أن 1960 مسيحيا قتلوا في مناطق مختلفة في العراق منذ شهر آذار مارس من عام 2003، كما أن المسيحيين في العراق ((يعيشون حياة تعيسة في ظل استهدافهم من قبل جماعات مسلحة)). منتقدا الحكومة الحالية لعدم تمكنها من وقف الاعتداءات على المسيحيين و أنها ((وعدت أكثر من مرة بتعويض المسيحيين المتضررين ولكنها لم تنفذ وعودها)) ومشيرا إلى أن ((**موجات العنف ضد المسيحيين لم تأتِ من فراغ بل هناك خطة لطرد كافة المسيحيين من العراق بدعم من إحدى دول الجوار**)).

كما استمرت عملية استهداف الأقلية المسيحية في كركوك من قبل مجموعات (مجهولة) بالقتل والتهجير، فبعد أحداث البصرة وبغداد والموصل، أكدت عدة جهات مسيحية استمرار حملة استهداف المسيحيين ليصبحوا هدفا لتلك المجموعات، وضحية لصراعات سياسية لا دخل لهم فيها بين القوى المشتركة فيما يسمّى بـــ (العملية السياسية) على خلفية الصراع على النفوذ في بعض مناطق كركوك كما هو الحال في بعض مناطق الموصل،فَالمطرَان لويس سَاكُو رئيس أسَاقفَة الكلدَان فِي كركُوك حذر عقب الأَحْدَاث من حملَات التصفِيَة هذه، وقَال لوكَالَة الصحَافَة الفرنسِيَّة: (إن مَا نتعرض له من اضطهَاد وملَاحقَة وبطش أهدَافه سِيَاسِيَّة، ومن يستهدفنَا يبحث عن مكَاسب الهدف منهَا دفع المسِيحِيِّينَ إِلَى الهجرَة، أَو إجبَارنَا علَى التَّحَالُف مع جِهَات لَا نرِيد مشَارِيعهَا). أمَّا التَّجَمُّع الوطنِي لمسِيحِيِّي المَوْصِل الذِي يرأسه د.عَادل يعقُوب، فلم يكتف بالتلمِيح كمَا فعل المطرَان لوِيس بل نص علَى تَوَرُّط السَّاسَة الأكرَاد بهذه الجرَائم صرَاحَة، فقد صدر بَيَان باسْمِ التَّجَمُّع جَاء فِيه: (**قد تَوصلنَا إِلَى الجهَة المستفِيدَة من هذَا القتل وَالتَّهْجِير، إِنَّهَا الأطرَاف الكردِيَّة الرَّاعِي الرَّسْمِيُّ لعملِيَّة الانفصَال**).

إن ما يؤسف له أن الولايات المتحدّة الأمريكية التي طالما تشدقت بدفاعها عن حقوق الإنسان هي الراعي الأول لكل هذه الإنتهاكات وهي من شجعها وسهل القيام بها من خلال إشاعة حالة الفوضى وغياب القانون في العراق الناجمة عن تدمير كل مؤسسات الدولة العراقية وفسح المجال أمام الميليشيات والعصابات دون وازع أو رادع يردعها عن جرائمها المستمر والمتصاعدة.

الوضع البيئي:

سبب الغزو والإحتلال الأمريكي دماراً هائلاً للبيئة في العراق. وقد كشفت دراسة أجرتها أجهزة مختصة تابعة لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي والصحة والبيئة نهاية 2009؛ أن الأراضي العراقية واقعة تحت تأثير مستويات عالية من التلوث الكيماوي والنووي والمواد السُمية الخطرة، وخاصة تلك المناطق التي تعرضت لقذائف اليورانيوم المنضب، في الحروب التي شهدتها البلاد، و أن أكثر من أربعين منطقة مختلفة وخاصة النجف والبصرة والفلوجة، تعاني من مستويات تلوث عالية، مما أدى إلى ارتفاع نسب الإصابة بالسرطان والتسبب بالإعاقات الخلقية لدى حديثي الولادة.

وأدى استخدام الأسلحة والذخائر والتفجيرات بمختلف أنواعها بالحرب وتلك التي استهدفت خطوط أنابيب النفط على مدار ثلاثة عقود لتلوث أجواء البلاد بمواد خطرة، كان من شأنها التسبب بكوارث صحية وإنسانية بأنحاء متفرقة،

حيث أن ساحات الخردة المعدنية (السكراب) في العاصمة بغداد وفي البصرة جنوب البلاد تحتوي على معدلات عالية من الإشعاعات، والتي نتجت عن اليورانيوم المنضب الذي استخدم بالأسلحة والقذائف أثناء غزو العراق عام 2003.

واعترفت وزيرة البيئة في الحكومة الحالية في مقابلة لها مع صحيفة (الغارديان) البريطانية نشر بتاريخ 2010/1/24؛ بأن الأراضي الزراعية واقعة تحت تأثير المواد الملوثة ذات السُمية العالية تعود لكونها كانت مسرحا لحروب استخدمت فيها أنواع متعددة ومختلفة من الأسلحة؛ مما ترك آثاراً سلبية على نطاق واسع على البيئة والصحة العامة على حد سواء.

هذا وقد كشف تقرير للبنتاغون بصدد "مخلفات الحرب" في العراق نشر في 2010/1/17. ، أن كل جندي أميركي يترك وراءه من 9 إلى 12 باوندا من (النفايات المحرمة) يومياً استنادا إلى أرقام وزارة الدفاع الأميركية. ثم إن هناك الأسلحة غير المتفجرة، حيث يقدر المسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية بأن هناك 3_5 % من القنابل والصواريخ يتم الفشل في تفجيرها. وفي مناطق تكثر فيها الرمال فان المعدل قد يرتفع إلى 15 % ، استنادا إلى معلومات برنامج الأمم المتحدة .

ويمكن من هذه الأرقام وحدها تقدير حجم الكارثة البيئية التي يواجهها العراق والناجمة عن عمليات قوات الاحتلال العسكرية وقواعدها، ومدى الخطورة على البيئة والإنسان، والطبيعة عموماً في العراق، حيث يلاحظ عموم المواطنين العراقيين وكل من عمل في البلد خلال السنوات السبع التي أعقبت الغزو الكيفية التي تغيّر فيها مناخ العراق، لاسيما تلك العواصف الرملية التي تتكرر يومياً تقريباً في فصل الصيف على نحو التحديد، فيما كانت مثل هذه الظاهرة المناخية نادرة الحدوث.«.!

الوضع التربوي والتعليمي:

اعترف مسؤول حكومي بأن ((العراق الآن يعاني من ازدياد نسبة الأميين بنسبة مقلقة جداً ويجب التسريع بتشريع قانون محو الأمية الذي قدم منذ عام ونصف العام على طاولة مجلس النواب و لم يصادق عليه، فضلاً عن عدم تخصيص دولار واحد من موازنة الدولة لعام 2010 لمشاريع إقامة دورات محو الأمية، وأن البيئة العراقية الآن أصبحت ممتازة جداً لانتشار الأمية. ولا غرابة إن قلنا إن أعداد الأميين في العراق بلغت 5 ملايين عام 2008 و2009 بينما عام 1991 انتهت و لم يبق أي أمي في العراق)).

أما حالة معظم المدارس في العراق فهي أصبحت غير خافية على أحد بعد أن تناولتها وسائل الإعلام بكثرة، حيث قلت الأبنية المدرسية الأمر الذي جعل الطلاب يحشرون مع بعضهم بطريقة غير سليمة وقد تصل أعدادهم إلى أكثر من خمسين طالبا في الصف الواحد ويتشاركون في المقاعد، كما أنها قادت إلى دمج عدة مدارس في بناية واحدة، فلا يستغرب الآن وجود (المدارس الثلاثية) حيث تتقاسم ثلاث مدارس ابتدائية ساعات النهار (القصير) ويؤدي تعدد المدارس في بناية واحدة إلى قلة ساعات التعليم المخصصة لها؛ وهنا نستطيع أن نستخلص النتائج التعليمية السيئة (لهذه الظاهرة المؤسفة.

ولا نحتاج كثير عناء للتدليل على أن هذا التردّي في الأوضاع التربوية والتعليمية في العراق هو أحد نتائج الغزو والإحتلال الأمريكي للعراق وما قام به من إنتهاكات تمثل قسم منها في الهجوم المباشر على المؤسسات التعليمية ومكتباتها وإتخاذ الكثير منها كمقرّات لجنودها. وحتى أعداد هذا التقرير (أبريل2010) فأن هذه الإنتاكات مستمرة.

الخدمات والبنى التحتية :

منذ الغزو والإحتلال الأمريكي للعراق والاقتصاد في العراق من فوضى حقيقية بسبب قيامه على أسلوب العمل العفوي غير المعتمد على خطط تنموية أو إطار علمي يضمن نتائج ايجابية لتحقيق النهوض والنمو. فقد انهارت تماما ركائز

الاقتصاد الصناعية والزراعية والتجارية حتى أصبح البلد يستورد كل شيء بدءا من المنتجات والسلع الصناعية وحتى السلع الزراعية كاللحوم والخضار والفواكه.

ومع اقتراب الغزو من نهاية سنته السابعة، فان البطالة في العراق وصلت إلى 38،1%، وتصر الحكومة علي إعطاء نسبة رسمية لا تتجاوز 17،6%.

هذه البطالة موجودة في الاقتصاد العراقي، علي الرغم من امتصاص جزء كبير منها عن طريق الوظائف الأمنيّة والعقود الوقتية وشبكة الحماية الاجتماعية، لكن المشكلة لا تزال قائمة لعدم استغلال الموارد البشرية بشكل كفوء .كما إن أكثر من 70% من العائلات تعيش على اقل من 210 دولارات في الشهر، وإذا عرفنا أن كل عائلة تتكون من معدل يتراوح ما بين 6 و10 أفراد، نصل إلى أن أكثر من 17 مليون عراقي يعيش على دولار واحد يومياً.

وأعلنت ما تسمى بهيئة النزاهة الحكومية أن "الهيئة أحالت خلال شهري (كانون الثاني/ يناير و شباط/ فبراير) من العام الحالي 356 متهما إلى محكمة الجنايات بتهم فساد بلغت قيمتها 46 مليار دينار" وإن : "أوامر القبض الصادرة خلال الشهرين الماضيين بلغت 433 مذكرة بينها أربعة بحق موظفين كبار بدرجة وزير، و18 بدرجة مدير عام"، اضافة الى كشف وتوثيق عشرات آلاف الشهادات المزورة لمسؤولين وضباط ومديرين عامين وكوادر حزبية تشغل مناصب قيادية في الدولة.

وكان (جيمس كوغان) الخبير المالي المتابع للاقتصاد العراقي، قد أشار الى ان كل التوقعات كانت غير دقيقة، ففائض هذا العام الذي بلغ 22 مليار دولار، صُرف على ميزانية إضافية خصصت مبلغ 14.3 مليار دولار لأعمال قدمها الاحتلال الأميركي، والباقي صُرف علي الأقرباء وجهاز الدولة الفاسد. وان إعادة البناء التي بدأت في ظل الاحتلال الأميركي فشلت فشلاً ذريعاً .

وفي مسودة تقرير وضعته لجنة في الكونغرس الأميركي جاء فيه "ان مبلغ 117 مليار دولار صرفته المؤسسة العسكرية الأميركية والحكومة العراقية منذ عام 2003، تبذر في مشاريع غير منتجة، او اختفى بسبب الفساد وسوء الإدارة".

وقد أثبتت التجارب تدخل السلطات الأمريكية والعراقية في الإفراج عن المعتقلين بتهم الفساد وتهريبهم خارج البلاد وهو ما سبب إستشراء حالة الفساد التي تصرّ غضراراً مباشرا بحقوق الشعب العراقي في الخدمات الأساسية اللازمة لإدامة الحياة.

الخاتمة:

إن إستمرار الإنتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان في العراق تحتاج إلى وقفة حقيقية من المجتمع الدولي وفي المقدّمة منه هيئات حقوق الإنسان من أجل إتخاذ كل الخطوات العملية والقانونية للتحقيق في كل هذه الإنتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة وتعويض العراق وشعبه عن كل ما أصابه جرّاء الغزو والإحتلال الأمريكي وما نتج عنهما من تداعيات مستمرة إلى يومنا هذا، وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

اولاً: تشكيل لجنة تقصي حقائق تتولى التحقيق في كل ملابسات الغزو والإحتلال ونتائجهما

ثانيا: إدراج أوضاع حقوق الإنسان في العراق على جدول إجتماعات مجلس حقوق الإنسان والهيئات الحقوقية الأخرى.

ثالثاً: تعيين مقرّر خاص عن حالة حقوق الإنسان في العراق

رابعا: دعوة المقرّرين الخاصين لزيارة العراق وتقديم تقرير عن كل الإنتهاكات التي تجري فيه منذ عام 2003.